Proceedings of (8th) Scientific Conference | وقائع المؤتمر العلمي الثامن

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

"Names that are not dualized in the Arabic language: a morphological study."

الأسماء التي لا تُثنّى في اللغة العربية دراسة صرفية

Asst. Prof. Dr. Youssif Abdul-Karim Salih
Department of Arabic Language, College of Arts, Tikrit University
Salahuddin, Iraq

أ.م.د. يوسف عبد الكريم صالح
قسم اللغة العربية- كلية الادابجامعة تكريت

SUBMISSION	Received in Revised Form	ACCEPTED	E-PUBLISHED
التقديم	استلام النسخة النهائية	القبول	النشر الالكتروني
15/8/2023	17/9/2023	22/10/2023	26/11/2023

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 8118-2663 https://doi.org/10.51990/jaa.conf.8th.1.4 (8th) Conference | No (01) November (2023) P (42-50)

A B S T R A C T

This research sheds light on a unique phenomenon in the Arabic language, one that is almost exclusive to Arabic among world languages—except for a few Semitic languages such as Ancient Akkadian and Ugaritic. The study does not address dual forms (tathniya) in the way morphologists typically discuss their rules of formation. Rather, it focuses specifically on nouns that resist dualization. The starting point of the research is the conditions required for dualizing nouns in Arabic; thus, any noun that does not meet the criteria established by morphologists cannot be dualized.

الملخص

يسلط بحثي هذا الضوء على ظاهرة من ظواهر العربية ، وهي تكاد تنفرد بها اللغة العربية من بين اللغات ، إذا استثنينا بعض اللغات السامية كالأكديّة القديمة والأوغاريتية ، ولم يتناول البحث التثنية كما يتناولها الصرفيّون في قواعد صياغتها ، وإنّما اقتصر البحث على الأسماء التي تمتنع تثنيتها ، وكان انطلاقي من شروط تثنية الاسم في العربية فكل اسم لم يستوفِ الشروط التي ذكرها الصرفيّون لا تجوز تثنيته .

Keywords

Dual forms, nouns, morphology

الكلمات المفتاحية

التثنية ، الأسماء ، الصرف

THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين ، أما بعد :

فإنّ علماء الصرف نصّوا على أنّ التصريف لا يدخل الأسماء المبنية والأفعال الجامدة والحروف ، وإنّي وجدت ممّا يدخل في جزئية ما يمتنع صرفيًا : ما لا يُثنّى من الأسماء ، ولكني وجدته مبعثرا في كتب النحويين ، فعمدت إلى جمع شتات الموضوع ، ودراسة ذلك صرفيًا ، وما تجدر إليه الإشارة أنّ الصرفيين العرب وضعوا شروطًا لتثنية الاسم ، فما خرج عن هذه الشروط امتنعت تثنيته ، وأغلب هذه الشروط له علاقة بالمعنى ، وتنبع أهمية هذه الدراسة من كون التثنية من خصائص العربية ، وتسليط الضوء على الممتنع لغويا يوازي الجائز والواجب لأنه أحد مظاهر المعيارية التي تحافظ على اللغة سليمة من اللحن والخطأ ، وتجعل الأمة مرتبطة بتراثها ، فيبني اللاحق على السابق ، وبهذا تتطور العلوم وتتراكم المعرفة ، وقد انتظم البحث على مقدمة وتمهيد بيّنت فيه المثنى تعريفه وشروطه وفلسفته ، ثم أوردت الأسماء التي لا تثنى ، وكان اعتمادي على كتب الصرف والنحو القديمة والحديثة ، ككتاب سيبويه ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ، وهمع الهوامع للسيوطي ، وظاهرة التثنية في العربية لعدنان محمد سلمان وغيرها ، ومن الجدير بالذكر أنّ المعيار الذي يُحكم به لامتناع تثنية الاسم هو عدم استيفاء الشروط التي ذكرها الصرفيّون لتثنيته ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين .

التمهيد : المثنى تعريفه وشروطه وفلسفته :

المثنى لغة واصطلاحًا :

المثنى لغة :

المثنى : اسم مفعول من ثنى يثني ، والتثنية هي جعلك الشيء مثنى[1] ، واشتقاق التثنية من ثني الشيء ، أي : جعله اثنين ، والثني من كل شيء : ما يثنى بعضه على بعض أطباقًا ، وأثناء الحيّة مطاويها إذا انطوت ، فإذا أردت أثناء الشيء بعضه على بعض ، قلتَ : ثنَيته ثنيًا[2] ، وثنى رِجلَه عن دابّته : ضمّ ساقه إلى فخذه فنزل عن دابّته[3] ، فأصل المادّة تدلّ على تكرير الشيء مرّتين أو جعله شيئين متواليين أو متباينين[4] .

المثنّى اصطلاحًا :

عرّف القدماء التثنية انطلاقًا من نظرية العامل ، والعلامات الإعرابية ، قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثنّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك "[5] ، وقال المبرّد : " أمَّا مَا كَانَ صَحِيحا فَإِنّك إِذا أردْت تثنيته سلَّمت بناءه، وزدت ألفاً ونوناً في الرّفْع، وياءً ونوناً في الْخَفْض "[6] ، وعرّفه الحريري (ت 516هـ) بقوله : " الاسم المثنّى : هو الاسم الدالّ على مسمّيين متفقَي اللفظ ، ويشترك فيهما المذكّر والمؤنّث ، ومَن يعقل ومَن لا يعقل ، ولا يدخل على حرفٍ ، ولا فعلٍ "[7]

أما المتأخِّرون فضمّنوا تعريفه ذكر شروطه ، والتعريف الشائع هو : ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين ، فقال السيوطي : " ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد عنها ، وعطف مثله عليه "[8] . وقال المحبّي (ت 111هـ) : " ما لحق آخر مفرده ألف أو ياء مفتوح ما قبلها "[9] ، وقال الغلاييني : " اسم معرب ، نابَ عن مفردَين اتّفقا لفظًا ومعنًى ، بزيادة ألف ونون ، أو ياءٍ ونون ، وكان صالحًا لتجريده منهما "[10] .

فلسفة التثنية في العربية :

في العربية لواحق وظيفتها الدلالةُ على معانٍ صرفية ، منها : التثنية والجمع ، ويقوم تعبير هذه اللواحق على مجموعة من القيم الخلافية تؤدّي الغرض المطلوب أداءً وافيًا ، ونحن إذ نتحدّث عن التعبير عن العدد ، فإنّ الجدير ذكره أنّ التعبير العام عن العدد لا يقوم كلُّه على اللواحق ، بل يقوم جزءٌ منه على أداء الصيغ وتنوعها ، فالقياسي المطّرد ، كالتعبيرِ عن التثنية ، والتعبيرِ عن الجمع باللواحق ، وغير القياسي (في الدلالة على العدد) ، هو ما يسمّى بجمع التكسير ، واللغة تعتمد نظامًا دقيقًا في التعبير عن العدد يقوم على أوجه الاختلاف ، فكان من المتوقّع أنْ تكونَ الواوُ هي علامة الرفع في المثنّى ، كما هي الحال في جمع المذكّر ، وفي الأسماء الخمسة ؛ لأنّها تُجانس الضمّة التي هي علامة الرفع الشائعة ، ولكن لو كانت كذلك لالتبس المثنّى بجمع المذكّر ، فعُدِل إلى الألف رغمَ بُعدها الصوتي عن الضمّة ، ليكونَ ذلك قيمةً خلافيةً تميّز المثنّى عن الجمع[11] .

إنّ صيغة التثنية في العربية دقيقة لأنّها تدلّ على العدد والنوع دلالة قطعية ، فمثلًا لو ثنّينا رجلًا أو امرأة لقلنا : رجلان وامرأتان ، فنكون قد جمعنا فيهما الدلالة على النوع والعدد دلالة قطعية ، وبالموازنة بين المثنى و صيغ الجمع وأنواعه لا نرى هذه الدلالة القطعية ، فإذا ما أردنا أن نبيّن عدد الجمع ينبغي أنْ نذكر العدد ثمّ نضيفه إلى العدد والذي يدلّ على النوع فقط ، فنقول مثلا : أربعة رجال ، فدلالة صيغة المثنى العددية منحصرة في الاثنين والاثنتين[12] .

شروط تثنية الاسم :

يشترط في الاسم الذي يُراد تثنيته أن يكونَ مفردًا ، فلا يُثنّى المثنّى ، ولا الجمع بنوعَيهِ : الجمع السالم ، وجمع التكسير ، وأن يكون مُعرَبًا ، فلا يثنّى الاسم المبني ، وأنْ يكون الاسم غير مركّب تركيب مَزج أو إسناد ، وأنْ يكون الاسمُ نكرة ، فلا يُثنّى العَلَمُ باقيًا على علَميتِهِ ، فإذا أُريدَ تثنيتُه قُدِّر فيه التنكير ، ثمّ ثُنّي ، وأنْ يكونَ الاسمانِ متّفِقَين لفظًا ومعنًى ، وأن يكون للاسم المراد تثنيته مثيلٌ ، وأمّا ما لا مثيلَ له فلا يُثنّى ، وألّا يُستغنى عن تثنيته بتثنية غيرِه ، وأن تتحقّق من تثنية الاسم فائدة ، هذا مجمل ما ذكره الصرفيون[13] ، والتفصيل فيما يأتي :

الأسماء التي لا تُثنّى :

أولًا : المثنّى والجمع :

من التعليلات المذكورة لعدم جواز تثنيتهما هو : لئلّا يستلزم اجتماع إعرابَين في كلمة واحدة في المثنّى ، والجمع السالم ؛ ولأنّ الجمع المتناهي لا جمع بعدَهُ[14] ، فحين نقول: (زيدان) ، و(زيدون) في حالة الرفع مثلًا ، فعلامة الرفع فيهما تُعطي الإعراب[15] ، والجمع الممتنع تثنيته ، هو الجمع بكلّ

أنواعه : الجمع السالم ، ومنتهى الجموع ، وجمع الجمع ، وجموع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس[16] .

وورد في اللغة تثنية بعض هذه الجموع ، ولكنّه نادرٌ ، مثل قول العرب : لِقاحان سوداوان ، وامتناع تثنية اسم الجنس ، أنّه ليس له ما يُضمّ إليه ، فتثنيته بعد الذهاب به مذهب النوع[17] ، فيُثنّى اسم الجنس في حالتين : إنْ تُجوِّزَ فيه ، أو أُطلِقَ على بعض الجنس ، فقد يُثنّى مثلُ : لَبَنَيْنِ ، وكذلك ماءَين ، أي : ضربَين منهما[18] ، وليس ثمّة فائدة من تثنية اسم الجمع ، ولا جمع التكسير ، إذ لا يُعطيان بعد تثنيتهما إلّا ما يُعطيان قبلها ، فدلالة (قوم) ، هو دلالة (قومان) نفسه ، وكذلك إذا قُلنا : (رِجال) و (رِجالان)[19] .

ثانيًا : الأسماء المبنية :

لا تُثنّى الأسماء المبنية في العربية ، ومن تلك الأسماء ما يأتي :

أسماء الشرط ، وهي : مَنْ – مَا – مَهْمَا – مَتى – أَيَّان – أَينَ – أَنَّى – حَيثُما – إذا.

وما يجدُر ذكره أنّ أسماء الشرط فضلًا عن كونها مبنية ، فإنّ الذي يمنَع من تثنيتها شيءٌ آخَر ، وهو إفادتها العموم ، بدليل أنّ اسمَ الشرط لا يُثنّى وإنْ كان مُعْرَبًا[20] .

أسماء الإشارة ، وهي : هذا ، هذه ، هذان ، هاتان ، هؤلاء ، ذلك ، ذاك ، ذانك ، تانك ، تلك ، أولئك.

أمّا قولُهم : ذانِ وتانِ ، في حالة الرفع ، وذَينِ وتينِ في حالتَي الجر والنصب ، فقيل : هو على صورة المثنّى ، ولا مُثنّى حقيقي ؛ لأنّ مفردَ كلٍّ واحدٍ منها مبنيّ[21] .

يرى جمهور النحويين كابنِ جنّي[22] ، وابن الحاجب[23] ، والأبّذي[24] ، وغيرهم أنّ هناك ألفاظًا تُثنّى في الكلام ، ولكنّها ليست مثنّيات حقيقية ؛ لأنّها مبنية ، وتعليلهم من وجهَين :

الأول : أنّها لو كانت حقيقية ، لاختلَف لفظُ المثنّى ، فقيل في حالة الرفع : هذَيان ، وهاتيان ، قياسًا على فتى وفتَيان ، ولقيل في حالتَي الجر والنصب : هذيين ، وهاتيين قياسًا على فتيين أيضًا .

والثاني : أنّها فقدت شرطًا آخَر من شروط التثنية الحقيقية ، وهو التنكير .

وغاية ما في هذه المثنّيات أنّ العرب وضعوا للمُشار إليه في حالة الرفع إذا كان مُثنّى (هذان وهاتان) ، وله في حالتي الجرّ والنصب (هذين وهاتين) ، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المُثنّى في بادي الأمر[25] .

ويُفهم من كلام سيبويه[26] وعدد من النحاة[27] أنّ تثنية هذه الأسماء هي تثنية صناعية[28] ، أي : بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على المفرد ، قال سيبويه في باب تثنية الأسماء المُبهمة : " وتلك الأسماء [ذا ، وتا ، والذي ، والتي] ، فإنْ ثنّيتَ (ذا) قُلتَ : ذانِ ، وإنْ ثنّيتَ (تا) قُلتَ : تانِ ، وإنْ ثنّيتَ (الذي) قلتَ : اللذانِ ، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللّذون.

وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير"[29] .

وذهب فريقٌ آخَر إلى أنّها تثنية مُرتجلة (غير صناعية) ، ويعنون بهذا أنّه موضوع من الأصل على صورة المُثنّى ، فهو اسم مبنيّ ، والاسم المبنيّ لا يثنّى ، وإنّما تكون التثنية للاسم النكرة المُعرَب[30].

ثالثًا : الاسم المركّب :

الاسم المُركّب ثلاثة أنواع : المركّب الإسنادي ، والمركّب المزجي ، والمركّب الإضافي ، فالأوّل لا يُثنّى اتّفاقًا ، مثل : تابّط شرًّا ، والثاني : مختلَفٌ فيه ، والأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمَحكيّ ، مثل : بعلبك وسيبويه ، والأصحّ أنّه لا يُثنّى ، والثالث يُستغنى فيه بتثنية المضاف عن تثنية المُضاف إليه ، نحو : أبي بكر ، وجوّز الْكُوفِيُّونَ تثنيتهما وجمعهما فتَقول أَبَوا البكرين وآباء البكرين[31] .

وجوّز الكوفيّون تثنية نحو : بعلبك ، واختاره ابن هشام الخضراوي ، وابن أبي الربيع ، وجوّز بعضهم تثنية ما خُتِمَ بـ(ويه) ، ونَقَل السيوطي عن خطّاب الماردي أنّك إذا ثنّيتَ المركّب المزجي على مذهب مَن جعَل الإعراب على الحرف الأخير من الكلمة ، قلتَ : معدي كربان ، ومعدي كربَين ، وحضرَمَوتان ، وحضرَمَوتَين ، أو على مذهب مَن أعرَب إعراب المُتضايفَين ، قُلتَ : حضرامَوتٍ ، وحضرَيْ موتٍ ، وقال في المختوم بـ(ويه) : تلحقه العلامة بلا حذفٍ ، نحو سيبويهان ، وسيبويهون ، وذهب آخرون إلى أنّه يُحذَف عجزه ويُثنّى صدرُه ، فيُقال : سيبان ، وسيبون[32] .

أمّا المركّب تركيب إسناد فتمتنع تثنيته في العربية بطريقة التحويل الداخلي ، ولم تُسمع تثنيته إلّا بطريقة اللواصق ، فيُتوصّل إلى تثنيته بـ(ذوا) ، تقول : جاءني ذوا تأبّط شرًّا ، أي صاحبا هذا الاسم ، وكذا يجوز تثنية المركّب المزجي بطريقة اللواصق عند مَن منَع تثنيته وجمعه[33] .

رابعًا : العَلَم باقيًا على علميّته :

يقيّد الصرفيّون العَلَم بهذا القيد ؛ لأنّ العلم يمكن أنْ يُثنّى إذا نوى المتكلّم تنكيره ، أي : يُقدّر تنكيره ، وامتنعت تثنية العَلَم ؛ لأنّه لم يستوفِ شرطَ التنكير ، الذي هو شرطٌ من شروط تثنية الاسم ، وكذلك لا تُثنّى الكنايات عن الأعلام ، مثل : فُلان وفُلانة ؛ لأنّها لا تقبل التنكير .

وإن بقي العَلَم على عَلَميته وأردنا تثنيته ، ضُمَّ إليه عَلَمٌ آخَر ، وهذا يحدُث على المستوى التركيبي بواسطة العطف ، أي : لا علاقة لتغيير بنية الكلمة فيه ، فنقول في تثنية (زيد) باقيًا على عَلَميته : جاءني زيدٌ وزيدٌ[34] ، ومن ذلك قول الحجّاج : إنا لله محمد ومحمد في يوم ، يعني ابنه وأخاه إذ ماتا في يومٍ واحد[35] .

بقيت حالةٌ أخرى في العَلَم المثنّى، الذي نُكّر ثمّ ثُنّي ، فإذا أردنا تعريفه أتينا بـ(أل) عوضًا عمّا سُلِب من تعريف العَلَمية ، فنقول : الزيدان ، ووَصَف السيوطي هذا الوجه بالأجود ، ويقابله عدم دخول (أل) ، فنقول : زيدان[36] ، ووصفه أبو حيّان بأنّه قول غير صحيح ، وكلام العرب على خلافه[37] .

يُستثنى من تنكير العَلَم اسمان هما : جُماديان اسما الشهر ، وعَمايتان اسما جبلَين ، فإنّ التثنية فيهما لم تسلبهما العَلَمية ، ولذلك لم تدخُل عليهما الألف واللام ، ولم يضافا ، قال الشاعر[38] :

حتى إذا رجبٌ تولّى وانقضى... وجُماديان وجاء شهرٌ مُقبل

وقال جرير[39] :

ولو أنّ عُصْمَ عَمَايَتَينِ ويَذْبُلٍ...سمعت حديثك أنزل الأوعالا

أمّا إذا كان الاسم معرّفًا بـــ(أل) ، كـــ(الرجل) فاختُلِف فيه ، فقيل : تبقى فيه (أل) ، وقيل : تُحـــذَف ويعوّض منها مثلُها[40] .

وممّا لا يُثنّى لتعريفه (أجمع) ، و(جمعاء) في التوكيد ، خلافًا للكوفيين ، ومَنْ وافقهم استغناءً بـــ(كلا) و(كلتا)[41] ، والذي وافق الكوفيين البغداديّون وابنُ خروف ، فيُقال على رأيهم في المُذكَّر إذا ثنّيتـــه : أجمعان ، وفي المؤنّث : جمعاوان[42] .

خامسًا : الأسماء غير المتفقة لفظًا ومعنًى :

اتفّق الصرفيّون على الشرط الأول ، وهو اتّفاق اللفظ ، ولكنّهم مختلفون في الشرط الثـــاني ، وهـــو اتّفاق اللفظين في المعنى ، فأكثر المتأخرين منعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعهما ، هذا هو المذهب الأول في المسألة ، ولهذا لحّنوا الحريري في قوله[43] :

جاد بالعين حين أعْمى هواه...عينَه فانثنى بلا عينَينِ

وذكر الشنقيطي أنّ تلحينه غير جيد ، ويكفي في ذلك أنّ ابن الخشّاب لم يتعرّض له في هذا البيت مع تحامُله عليه ، والمسألة إذا ورد فيها خِلافٌ ، ولو ضعيفًا لا يسوغ فيها اعتراض ، وأكثر النحاة على ما ذهب إليه السيوطي من أنّ شرط المثنّى : أنْ يتّحد لفظه ومعناه[44] .

والمذهب الثاني : عدم اشتراط اتّفاق المعنى في التثنية ، وهذا المذهب صحّحه ابن مالك تبَعًا لمحمـــد بن القاسم الأنباري (ت327 هـــــ) ، قياسًا على العطف ، ولوروده فِي قَوْله تَعَـــالَى {وإلـــه ءابآئـــك إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل وَإِسْحَاق} الْبَقَرَة ١٣٣ وَقَوله الْأَيْدِي ثَلَاثَة فيد الله الْعليا ويَد الْمُعْطـــي ويَـــد السَّـــائِل السفلى وَقَول الْعَرَب الْقَلَم أحد اللسانين وخفة الظّهْر أحد اليسارين والغربة أحد السباعين وَاللّبن أحـــد اللحمين وَالْحمية أحد الموتين وَنَحْو ذَلِك[45] .

وَالمذهب الثّالث وَهو مذهب ابْن عُصْفُور : اشتراط أن يكون المعنى هو المعنى الْمُوجب للتســـمية ، أي : أنْ يتّفق اللفظان المراد تثنيتهما في ذلك المعنى، فإذا كانا كذلك فتجوز التثنية، نَحْو: الأحمـــران للذّهَب والزعفران وَإِلّا فالمنع[46] .

وسأبين اختلال شرطَي اللفظ والمعنى ، كما يأتي :

أ – اختلاف الاسمين في اللفظ :

إذا اختلف الاسمان في اللفظ لم يُثنّيا إلّا أنْ يُغَلَّب أحدهما على الآخَر فيتّفقا ، وذلـــك موقـــوفٌ علـــى السماع ، نحو : العمرين في : أبي بكر وعمر ، والقمرين في : الشمس والقمر ، والزُّهدُمين ، فـــي : زُهدُم ، وكُردُم[47] .

ب – اختلاف الاسمين في المعنى :

إذا اتّفق الاسمان في اللفظ ، ولم يتّفقا في المعنى ، ولا في المعنى الموجِب للتسمية فـــلا ســـبيل إلـــى تثنيته ، نحو قولك : رأيتُ المشتري والمشتري ، تعني بأحدهما الكوكب ، وبالآخَر قابل عقد البيـــع ، والاختلاف في المعنى أنْ يكونَ أحد الاسمَين مُذكّرًا ، والآخَر مؤنّثًا مؤثر في هذا الباب ، إلّـــا أنّـــك تغلّب المذكّر فتقول : قائمَين ، في : قائم وقائمة ، وأحمَرَين في : أحمر وحمراء[48] .

وإن اتّفقا في اللفظ والجنس ، فلا خلافَ في جواز التثنية ، وإنْ كان لكلٍّ واحد منهما خصوصيّات ليست للآخَر[49] .

وعدّ السيوطي الأسماء الواقعة على ما ثاني له في الوجود من الأسماء غير المتفقة في اللفظ ، إذا ثُنّيت وقُصِدَ بها الحقيقة ، وليس المجاز ، كشمس وقمر والثريّا[50] .

سادسًا : المُستغنى عن تثنيته بتثنية غيرِه :

وهي ألفاظ معدودة ذكرها الصرفيّون ، فلا يُثنّى (بعض) للاستغناء عَنهُ بتثنية جُزْء ولَا سَوَاء للاستغناء عَنهُ بسيان تَثْنِيَة سي وَلَا ضبعان اسْم الْمُذكر للاستغناء عَنهُ بتثنية ضبع اسْم الْمُؤَنّث على أنه حُكيَ سواءان وضبعانان ، وجعل العرب الفرق بين (ضبعان) مذكّر (ضبع) ، و(ضبعان) المثنّى في الإعراب وحركة النون ، ففي المفرد تلزم الألف في جميع الأحوال الإعرابية ، وتكون النونُ حركةَ الإعراب ، وفي التثنية تكون النونُ مكسورةً ويجري على الاسم ما يجري على غيره من الأسماء المثنّاة ، فيُعرَبُ بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا ، فنقول : أقبَلَ ضبعانِ ، ورأيتُ ضبعَينِ ، ومررت بِضبَعَينِ ، سواءٌ أكان المفردُ مذكّرًا أم مؤنّثًا ، ويبدو أنّ سبب استغناء العرب بتثنية المؤنث عن المذكر لئلّا يطول الكلام فيما لو قالوا : ضبعانان ، فيكون ثقيلًا ، والعرب تفرُّ دائمًا من الثقل في كلامها ، فاختاروا تثنية (ضبع) المؤنّث لخفّتِه على تثنية المذكّر (ضبعان)[51] .

وَلَا تثنى وَلَا تجمع أَسمَاء الْعدَد خلافًا للأخفش غير مائَة وَألف للاستغناء عَنْهَا إِذْ يُغني عَن تَثْنِيَة ثَلَاثَةٍ سِتّةٌ ، وَعَن تَثْنِيَة خمسٍ عَشَرَةٌ ، وَعَن تَثْنِيَة عشرَةٍ عِشْرُونَ ، وَعَن جمعهَا تِسْعَةٌ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَثَلَاثُونَ ، وَلمّا لم يكن لفظ يُغني عَن تَثْنِيَة مائَة وَألف وجمعهما ثُنِّيا وجُمِعا ،وَاسْتدلّ الْأَخْفَش على مَا أجَازه بقوله [52]:

فلن تَستَطيعوا أن تُزيلوا الذي رسا...لَهَا عِنْد عَال فَوق سَبْعَيْن دَائِم

وَأجِيب بِأَنّهُ ضَرُورَة ، وَلَا يثنى أجمع وجمعاء على رَأْي الْبَصرِيين للاستغناء عَنْهُمَا بكلا وكلتا[53].

سابعًا : ما لا فائدة من تثنيته :

يُشترط في التثنية أنْ تحقّق فائدة معنوية ، فإذا لم تتحقّق هذه الفائدة من التغيير اللفظي (التثنية) ، فلا يثنّى الاسم ، ويذكر الصرفيّون في هذا القسم ما يأتي[54] :

1 – ما يدلّ على العموم :

أ – كلّ : لا يُثنّى ؛ لأنّه لفظٌ يدلّ على العموم .

ب – أسماء الشرط ، وإنْ كانت مُعربة ؛ لإفادتها العموم كذلك .

2 – ما يدلّ على النّفي ، وهما لفظان :

أ – أحد : وهو لفظٌ مختصٌّ بالنفي ، ويدلّ على العموم كذلك .

ب – عريب[55] : وهو لفظٌ مختصٌّ بالنفي كذلك .

ثامنًا : الأسماء التي تشبه الأفعال :

ويدخل في هذا القسم (أفعل التفضيل) ، قال ابن عصفور : " ولم يُثنّ (أفْعَل مِنْ) لتضمّنها معنى الفعل والمصدر ، وكلاهما لا يُثنّى "[56]

قال أبو حيّان : " ولا الاسم الجاري مجرى الفعل إذا رفع الظاهر نحو: مررت برجل قائم أبواه، ومضروب غلمانه، إلا في لغة (أكلوني البراغيث) فتقول: قائمين أبواه ومضروبين غلمانه، ولا المصدر المزال عن المصدرية وأريد به الشخص نحو: زور، وخصم في الأفصح"[57].

الخاتمة ونتائج البحث :

خلص البحث إلى أن التثنية في العربية ليست مجرد إضافة لاحقة صرفية، بل هي نظام لغوي متكامل له شروط صارمة، ويُعدّ من أبرز مظاهر خصوصية العربية بين اللغات السامية وغيرها. إن الوقوف على الأسماء التي لا تُثنّى يوازي دراسة الأسماء التي تُثنّى؛ لأن الامتناع يكشف عن فلسفة اللغة في ضبط المعنى ومنع اللبس. كما أن جمع هذه الجزئيات المتفرقة في كتب النحو والصرف يساهم في إثراء الدراسات اللغوية، ويؤكد أن العربية لغة معيارية دقيقة، تحافظ على تراثها وتطوّر علومها عبر التراكم المعرفي.

1 – التثنية في العربية ظاهرة دقيقة ومقننة، ترتبط بشروط صرفية ومعنوية، وأي اسم لا يستوفي هذه الشروط يمتنع تثنيته.

2 – وضع العرب مجموعة شروط للاسم المراد تثنيته ، فإذا اختل أيّ شرطٍ منها امتنعت تثنيته ، وقد جعلها بعض اللغويين خمسة شروط ، وأوصلها بعضهم إلى ثمانية .

3 – الأسماء التي لا تُثنّى ، هي ما يأتي :

المثنّى والجمع ، الأسماء المبنية ، الاسم المركّب ، العَلَم باقيًا على علميتِه ، والأسماء غير المتفقة لفظًا ومعنًى ، و ما لا فائدة من تثنيته ، المُستغنى عن تثنيته بتثنية غيرِه ، والأسماء التي تشبه الأفعال .

4 – الفلسفة الصرفية وراء هذه الظاهرة تقوم على منع اللبس، وضبط المعنى، والحفاظ على معيارية اللغة، بحيث لا تختلط صيغ التثنية بصيغ الجمع أو غيرها.

5 – الدراسة أبرزت أن المعيار الأساسي في الحكم على الاسم هو مدى استيفائه لشروط التثنية التي وضعها الصرفيون، وأن الامتناع ليس عشوائيًا بل قائم على منطق لغوي دقيق.

هوامش البحث

([1]) ينظر : القاموس المحيط : 1267 ، فصل الثاء .

([2]) ينظر : العين :242/8 ، باب الثاء والنون ، والمحكم والمحيط الأعظم : 10 / 193 ، الثاء والنون والياء ، وكتاب الأفعال ، لابن القطّاع : 144/1 .

([3]) ينظر : العين : 8 / 242 ، باب الثاء والنون ، وأساس البلاغة : 116/1 ، مادة (ث ن ي) ، ولسان العرب : 14 / 115 ، مادة (ثني) .

([4]) ينظر : مقاييس اللغة : 1 / 391 ، مادة (ثني) .

([5]) الكتاب : 1 / 17 ، وينظر : 3 / 385 .

([6]) المقتضب : 3 / 39 .

([7]) شرح ملحة الإعراب : 43 .

([8]) همع الهوامع :133.

([9]) جنى الجنّتين في تمييز نوعَي المثنّيين : 6 .

([10]) جامع الدروس العربية: 2/ 11.

([11]) ينظر : المغني الجديد في علم الصرف : 361 ، 362 .

([12]) ينظر : ظاهرة التثنية في اللغة العربية ، عدنان محمد سلمان : 383 ، 384 .

([13]) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : 122

([14]) حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى : 1 / 77 .

([15]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 139/1.

([16]) ينظر: همع الهوامع : 1 / 139 .

([17]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 139/1.

([18]) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب :2/ 550 ، حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى : 247 .

([19]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 139/1.

([20]) ينظر : حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى : 247 .

([21]) ينظر : حاشية العلّامة ابن الحاج على شرح متن الآجرّومية للإمام خالد الأزهري : 23 .

([22]) ينظر : الخصائص : 2 / 172 .

([23]) ينظر : شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك : 1 / 191 .

([24]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لابن مالك : 1 / 224 .

([25]) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1 / 65 ، واختيارات أبي حيّان النحوية في كتابه التذييل والتكميل ، أحمد عبد الله مرشد القاضي : 726 .

([26]) ينظر : الكتاب : 3 / 411 .

([27]) ينظر : المقتضب : 4 / 378 ، والأصول في النحو ، لابن السرّاج : 2 / 127 ، والخصائص : 2 / 297 ، وشرح المفصّل ، لابن يعيش : 3 / 126 ، وشرح التسهيل ، لابن مالك : 1 / 191 .

([28]) ذكر الثمانيني أنّ المثنّى ينقسم قسمين : تثنية صناعية ، وهي تثنية كلِّ ذاتين يشتركان في لقبٍ واحد ، مثل : زيد وزيد ، هما زيدان ، والأخرى : لغوية ، وهي عطف اسم على اسم بالواو ، ويلاحظ أنّ الذي ذكرنا مقابل الصناعية هي المرتجلة ، وهي غير ما ذكره الثمانيني مقابل الصناعية ، ينظر : الفوائد والقواعد : 116 .

([29]) الكتاب : 3 / 411 .

([30]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 1 / 138 ، وشرح الكافية ، للرضي : 3 / 77 ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي : 1 / 307 ، وشرح المفصّل ، لابن يعيش : 2 / 354 .

([31]) ينظر : همع الهوامع : 1 / 141 .

([32]) ينظر : شرح الأنموذج في النحو للزمخشري ، لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي : 75 .

([33]) ينظر : همع الهوامع : 1 / 141 .

([34]) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 552 .

([35]) ينظر : المقرب ، لابن عصفور : 2 / 395 ، و شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 1 /136.

([36]) ينظر : همع الهوامع : 1 / 141 – 142 .

([37]) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 552 ، و همع الهوامع : 1 / 141.

([38]) منسوب لأبي عيال الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين : 1/ 434.

([39]) ديوانه : 50 .

([40]) ولا فائدة في هذا الخلاف شكلًا ؛ لأنّه على كلا التقديرَين فالألف واللام موجودتان في المثّنى ، والاختلاف فقط في التقدير ، أي : في نيّة المتكلّم ، وهذا بحسب افتراضات اللغويين المعيارية ، والذي يتكلّم اللغة لا ينوي هذا الشيء بتاتًا . ينظر : البديع في علم العربية : 2 / 75 ، وهمع الهوامع : 1 / 142 – 143 .

([41]) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 61 .

([42]) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل : 2 / 198 .

([43]) ينظر : شرح مقامات الحريري للشريشي : 1 / 437 .

([44]) ينظر : الدرر اللوامع على همع الهوامع : 1 / 46 .

([45]) ينظر : همع الهوامع : 1 / 143 .

([46]) ينظر : همع الهوامع : 1 / 144 .

([47]) ينظر : المقرب : 2 / 40 .

([48]) المصدر نفسه : 2 / 42 .

([49]) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 556 .

([50]) ينظر : همع الهوامع : 1 / 143 .

([51]) ينظر : ظاهرة التثنية في اللغة العربية : 378 .

([52]) ديوان الفرزدق : 614 .

([53]) ينظر : همع الهوامع : 1 /144 .

([54]) ينظر : همع الهوامع : 1 / 145 ، والمستقصى في علم التصريف :2/ 689 .

([55]) هذه الكلمة يستعملها العرب ملازمة للنفي ، فيقولون : ما في الدار من عريب ، أي من أحد ، ينظر : لسان العرب : 448/3 ، مادة (وحد).

([56]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 1 / 138 .

([57]) ارتشاف الضرب : 2/ 552 .

المصادر والمراجع :

- اختيارات أبي حيّان النحوية في كتابه التذييل على التسهيل جمعًا ودراسةً ، يوسف أبو العلا جرشة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، 1997م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت745)، تحقيق وشرح دراسة: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهر، ط1 ، 1998م.
- أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت:538هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، (بيروت-لبنان) ، ط1 ، (1419هـ-1998م) .
- الأشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ) ، تحقيق: غريد الشيخ ، دار الكتب العلميّة ، ط2 ، 2007 م.
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت:316هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- البديع في علم العربية ، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري (ت: 606هـ) ، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1، (1420هـ) .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط1 ، 1418هـ – 1997م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت749هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 1428هـ – 2008م.
- جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، ط28، 1993 م.

– جنى الجنّتين في تمييز نوعي المثنيين ، محمد أمين بن فضل الله المحبّي(ت:1111هـــ) ، مطبعة الترقي بدمشق ، 1348هـ .

– حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى ، العلّامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت1061هـــ) ، تحقيق : كريم حبيب كريم الكمولي ، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1473هـــ – 2016م .

– حاشية العلّامة ابن الحاج على شرح متن الآجرّومية للإمام خالد الأزهري ، ابن الحاج أحمد بن حمدون السلمي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 2012م.

الخصائص ، عثمان بن جنّي ، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلميّة
ط 3 ، 1429 هـ.

– الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت:1331هـ) ، منشورات محمد علي بيضون – بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1999م.

– ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، ط3 ، دار المعارف .

– ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له : الأستاذ علي فاعور ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1987م.

– شرح الأنموذج في النحو للزمخشري ، لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت في حدود 886هـــ) ، تحقيق : حسني عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب – القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت) .

– شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك (ت672هـــ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيّد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والإعلان ، ط1 ، 1410هـــ – 1990 م .

– شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، وهو شرح للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة 905هـ ، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمّد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 2000 م .

– شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور(ت669هـ) ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، (د،ط) ، (د،ت) .

– شرح الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: 686هـ) تحقيق: يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، (بنغازي–ليبيا) ، الطبعة الثانية، (1996م) .

– شرح المفصّل ، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـــ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 1422هـــ – 2001م .

– شرح مقامات الحريري ، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .

– شرح ملحة الإعراب ،لأبي محمد القاسم الحريري (ت516هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، ط1 ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد – الأردن ، 1412هـ – 1991م .

– شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، محمد بن عيسى السلسيلي (ت770هـ) ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة .

– ظاهرة التثنية في اللغة العربية ، عدنان محمد سلمان ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد : 1 –2 ، 1 يناير ، 1981م .

– الفوائد والقواعد ، عمر بن ثابت الثمانيني (ت:442ه) ، دراسة وتحقيق : الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 2002م .

– القاموس المحيط : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ط8 ، 1426 هـ – 2005 م.

– الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه) (ت180هـــــ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـــــــ القاهرة ، ط4 ، 1425هـــــ ـــــــــ 2004م .

– كتاب الأفعال ، علي بن جعفر السعدي المعروف بـــ(ابن القطاع) (ت 515هـــ) ، ط1 ، عالم الكتب ، 1983 م .
– كتاب شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكري ، حقّقه : عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه : محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني ، القاهرة .
– كتاب العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـــ) ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد – بغداد ، 1980م .
– لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على ابن منظور الإفريقي (ت: 711هـ) ، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، (1414هـ) .
– المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1، 1421 هـ – 2000 م .

– المستقصى في علم التصريف ، الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت ، ط1 ، 1424هـ – 2003م.
– المغني الجديد في علم الصرف ، د . محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي – بيروت – لبنان ، حلب – سورية ، ط5 ، 1999م .
– مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت 395هـــــــ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، 1399هـــــ ـــــــــــ 1979م .
– المقتضب ، محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، 1415هـ – 1994م.
– المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني بغداد،(1986م).
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية